ثانياً: محاسن الحكم الجمهوري:

ذكر أنصار الحكم الجمهوري عدة محاسن أو مزايا[1] للحكم الجمهوري نختصرها فيما يأتي :

١- إن الانتخاب هو وسيلة ديمقراطية في تولي الرئاسة لأنه يراعي إرادة الشعب، بخلاف النظام الملكي.

٢- إن الحكم الجمهوري يكفل المساواة بين أفراد الشعب في تقلد منصب رئاسة الدولة، بعكس الحكم الملكي.

٣- انه يراعي اختيار الأصلح لتولي رئاسة الدولة بخلاف النظام الملكي؛ حيث لا يولي أهمية لصلاحية الملك فمادام هو وريث العرش فهو يستحق الرئاسة سواءاً كان بالغاً او قاصراً ، كفءً او غير كفء، ذكيا او غبياً، كامل التفكير او ضعيف التفكير.

٤- إن توقيت مدة الرئاسة يكفل رقابة الشعب على مدى صلاحية رئيس الدولة، و ذلك بتجديد أو عدم تجديد انتخابه بعد انتهاء مدة الرئاسة، وهذا ما لا يتحقق في النظام الملكي.

من جانب أخر يرى الاتجاه الراجح في الفقه الدستوري ان عقد المفاضلة بين النظامين الملكي و الجمهوري بهذا الشكل تتسم بالطابع النظري؛ لان أفضلية نظام على آخر لا تتقرر بالمناقشة و المفاضلة بل طبقاً للظروف والحقائق التاريخية والسياسية و الاقتصادية والاجتماعية التي تختلف من دولة الى أخرى ، و ان خير نظام للحكم هو الذي يتلاءم مع ظروف الدولة و إمكاناتها ، و أحوال شعبها وتاريخه وتجربته السياسية الخاصة به و وعيه السياسي[2]. ومجرد قيام نظام ملكي في دولة ما لا يعني أنها اقل ديمقراطية، كما أن مجرد قيام نظام جمهوري في دولة أخرى لا

---

[1] د. شمران حمادي ، مصدر سابق، ص٢١.و د. سعد عصفور ، مصدر سابق، ص١٣٨. و د. محسن خليل ، مصدر سابق ، ص٣٨٦-٣٨٧. و د. عبد الغني بسيوني ، مصدر سابق ، ص١٩٣.

[2] د. سعد عصفور ، مصدر سابق ، ص١٣٨.

يعني أنها أكثر ديمقراطية، و قد ترى دولة ملكية كانكلترا الإبقاء على الحكم الملكي ما دام أنها استطلعت أن تقيم في ظله نظاماً ديمقراطياً برلمانياً، و بقي النظام الملكي مجرد شكل خارجي متفق مع تقاليدها التاريخية و مؤمن في نتائجه بدلاً لها من التحول إلى نظام جمهوري لا تدرى نتائجه و لا تؤمن عواقبه[1].

[1] د. سعد عصفور ، مصدر سابق ، ص١٣٨.

المبحث الرابع
الحكومة الفردية و حكومة الأقلية و حكومة الشعب

تنقسم الحكومات على أساس مصـــدر السلطـــة أو كيفية ممارستها إلى حكومة فرديـــة و حكومة أقلية و حكومة أغلبية أو حكومة ديمقراطية، نتناولها فيما يلي :

أولاً: الحكومة الفردية(الحكومة المونوقراطية)[1]: هي ذلك النوع من الحكومات التي يمارس السلطات فيها شخص واحد يعتبر سلطته مستمدة من نفسه، أو من قوة أعلى من إرادة البشر كما كان يدعي الملوك في الماضي، سواء كان قد وصل إلى منصبه بالوراثة أم بالقوة الذاتية[2]. و من التعريف السابق يمكن القول أن للحكومة الفردية **نوعان؛ حكومة ملكية** إذا كانت الوراثة هي طريقة الوصول للحكم، **و حكومة دكتاتورية** إذا كان الحاكم قد وصل إلى الحكم بمقدرته الذاتية و كفاءته الشخصية[3]. و الحكومة الفردية الملكية تأخذ شكلين؛ **الملكية الاستبدادية** التي لا تخضع للقانون، و**الملكية المطلقة** التي تحترم القانون[4]. و قد بحثنا هاتين الحكومتين فيما سبق، لذا سنقتصر هنا على دراسة الحكومة الدكتاتورية فقط.

---

[1] المونوقراطية مصطلح إغريقي الأصل يتكون من لفظين يونانيين : Monos وتعنـــي واحد و Cratos و تعني حكم ، اي حكم الفرد الواحد . ينظر: د.صـــالح جـــواد كاظم و د. علي غالب العـــاني ، الأنظمـــة السياســـية ، دار الحكمـــة ، بغـــداد ، ١٩٩١،ص١٣.

[2] د. شمران حمادي ، مصدر سابق، ص ٦٧. . و د. عبد الغني بســـيوني ، مصـــدر سابق ، ص١٩٤.

[3] د. عبد الغني بسيوني ، مصدر سابق ، ص١٩٤.

[4] المصدر نفسه ، ص١٩٤.

الحكومة الدكتاتورية[1]: هي الحكومة التي تقوم على تركيز السلطات في يد فرد واحد هو الدكتاتور صاحب الأمر في شؤون الحكم دون مراجعة أو مساءلة[2]. و الدكتاتورية لها **نوعان:** دكتاتورية مذهبية، و دكتاتورية تجريبية أو واقعية. أما الأولى فهي القائمة على فكر او مذهب معين كالنازية في ألمانيا. أما الثانية فهي القائمة على التجربة و لا تستند الى مذهب معين[3]، و لذلك فهي أسرع سقوطاً من الأولى ، ومثالها الحكومات العسكرية الانقلابية.

و تتميز الحكومة الدكتاتورية **بخصائص**[4] معينة نوجزها فيما يأتي:

١. إن الحكم الدكتاتوري يأتي كقاعدة عامة عن طريق وسيلة استبدادية هي القوة[5].
٢. أنها نوع من أنواع الحكم الفردي تقوم على مبدأ تركيز السلطة بيد الحاكم.
٣. أنها حكومة شخصية لأنها تعتمد أساساً على شخصية الدكتاتور وما يتمتع به من كفاءة و مقدرة.

---

[1] ان أصل تعبير الدكتاتورية يرجع إلى أصول لاتينية ، فكلمة Dictator آتية من الفعل Dictate الذي يعني فرض . ينظر: د. محمد كاظم المشهداني ، مصدر سابق،ص ١٢.

[2] د. سعد عصفور ، مصدر سابق ، ص١٤١

[3] د. محسن خليل ، مصدر سابق ، ص ٣٩٥ –٣٩٧.

[4] د. شمران حمادي ، مصدر سابق، ص١٨.و د. سعد عصفور ، مصدر سابق، ص١٤١–١٤٥.و د. محسن خليل ، مصدر سابق ، ص٣٩٦–٤٠٩. و د. عبد الغني بسيوني ، مصدر سابق ، ص١٩٥–١٩٦. و د.صالح جواد كاظم و د. علي غالب العاني ، مصدر سابق ، ص١٨. و د. حميد حنون خالد ، مصدر سابق ، ص١٤ –١٦.

[5] الاستثناء هو حكم هتلر الذي جاء بطريقة ديمقراطية هي الانتخاب سنة ١٩٣٢ . ينظر: د. محسن خليل ، مصدر سابق ، ص٤٠٢.

٤. تعتمد الدكتاتورية سياسة القوة والعنف لاجل إحكام سيطرتها على السلطة والاستمرار فيها.
٥. تتميز الدكتاتورية بأنها نظام جماعي موجه؛ ومعناه توجيه الأنشطة والمصالح الفردية لخدمة مصلحة الجماعة، أي مصلحة الدكتاتور في حقيقة الأمر.
٦. تتسم الدكتاتورية و لاسيما الدكتاتورية المذهبية بأنها نظام شمولي كلي؛ بمعنى أن للسلطة الحق في أن تستغرق كل شيء و تتدخل في جميع جوانب حياة الأفراد، إذ لا شيء خارج الدولة و لا شيء ضد الدولة و لا شيء فوق الدولة؛ التي يجب على الأفراد تقديسها كما يرى أنصار هذا النظام.
٧. ان حقوق وحريات الأفراد أمر غير وارد في ظل الحكم الدكتاتوري، و حتى و ان نصت عليها بعض الدساتير الدكتاتورية فإنها تكون ظاهرية؛ بمعنى أنها لا تباشر إلا في حدود مصلحة نظام الحكم.
٨. أنها تعتمد نظام الرأي الواحد و الحزب الواحد، فلا حزب و لا رأي إلا حزب و رأي الدكتاتور.
٩. أن الدكتاتور يعتمد غالباً سياسة المغامرة في العلاقات الدولية، و سياسة العزة و الكرامة في الداخل.
١٠. انعدام الرقابة أو المساءلة أو المراجعة في الحكومة الدكتاتورية.
١١. يتميز الحكم الدكتاتوري بأنه نظام استثنائي و نظام مؤقت؛ فهو استثنائي لأنه يأتي في ظروف استثنائية تستدعي قيامه؛ قد تكون سياسية كهزيمة عسكرية، أو اقتصادية كالبؤس و الفقر،او اجتماعية كالفوضى الاجتماعية. وهو مؤقت لان ينتهي أما بانتهاء الظروف التي استدعته، أو بانتهاء الدكتاتور نفسه وهذا هو الغالب.

ومن الأمثلة البارزة على الحكم الدكتاتوري في القرن العشرين؛ فاشية موسوليني في ايطاليا من سنة ١٩٢٢، و نازية هتلر في ألمانيا من سنة ١٩٣٣، و حكم فرانكو في اسبانيا عقب الحرب الأهلية الاسبانية، و حكم سالازار في البرتغال ، و حكم كمال أتاتورك في تركيا[١] .

ثانياً: حكومة الأقلية[٢]: وهي الحكومة التي تتركز فيها السلطة بيد فئة قليلة من الأفراد على اعتبار أنهم أحسن الناس و أصلحهم للحكم[٣]. و تكون هذه الحكومة على **نوعين: حكومة اوليجارشية[٤]**؛ و هي حكومة بعض الأفراد المنتمين إلى الطبقة البرجوازية أو طبقة الأغنياء وتسمى أيضاً حكومة الأغنياء أو الأثرياء. و **حكومة ارستقراطية؛** وهي الحكومة التي يمارس السلطة فيها عدد من الأفراد المنتمين إلى فئة العلماء أو رجال الدين أو

---

[١] د. عبد الغني بسيوني ، مصدر سابق ، ص١٩٦.

[٢] ان نظام الأقلية بعد ان اندثر بشكله القديم ظهر بأشكال جديدة كحكم الأقلية البيضاء العنصرية في روديسيا، و لعل احدث أشكال حكم الأقلية هو حكم الحزب الواحد القائم على أساس أحقية النخبة المختارة في ممارسة السلطة ، الا ان اختيار النخبة هنا لا يقوم على أساس الثروة او النسب كما في الحكومات الارستقراطية او على أساس العنصر كما في الحكومات العنصرية ، و انما على أساس مدى إطاعة العضو لأوامر الحزب ودرجة إخلاصه له. للمزيد من التفصيل ، ينظر: د. شمران حمادي ، مصدر سابق، ص٧٠.

[٣] المصدر نفسه، ص٦٩.

[٤] هناك من يسميها الحكومة البلوتوقراطية او البلوتارشية من باب الدقة و يسمي حكومة الأقلية الحكومة الأوليجارشية. ينظر: د. سعيد زيداني، أطلالة على الديمقراطية الليبرالية، بحث منشور في كتاب: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م.ولكن جرياً مع الغالب اتبعنا التسميات المذكورة في أعلاه.

النبلاء[1] أو أصحاب المركز الاجتماعي المرموق، و تسمى أيضاً حكومة الفضلاء أو العلماء أو العظماء[2].

و تعتبر حكومة الأقلية مرحلة انتقال أو مرحلة وسطى بين الحكومة الفردية و الحكومة الديمقراطية ،و يضرب الفقه مثلا على ذلك بانكلترا؛ إذ تطور الحكم فيها من الملكية المطلقة إلى الملكية الارستقراطية المكونة من الملك و البرلمان المؤلف اللوردات و كبار رجال الدين، إلى الحكومة الديمقراطية[3].

ثالثاً: الحكومة الديمقراطية: هي الحكومة التي تسند مصدر السلطة إلى الشعب، فهو صاحب السلطة الحقيقي، ولذلك أطلق على الحكومة الديمقراطية حكومة الشعب[4]. و هي محور دراستنا في الفصول الآتية.

---

[1] أي الفرسان.

[2] د. عبد الغني بسيوني ، مصدر سابق ، ص١٩٦.و د. محسن خليل ، مصدر سابق ، ص٤٠٩ –٤١١. و د. شمران حمادي ، مصدر سابق، ص٧٠. و د. حميد حنون خالد ، مصدر سابق ، ص٢٠–٢١.

[3] د. شمران حمادي ، مصدر سابق، ص٦٩–٧٠. و د. عبد الغني بسيوني ، مصدر سابق ، ص١٩٧.

[4] د. محسن خليل ، مصدر سابق ، ص٤١٢.

الفصل الثاني
الحكومة الديمقراطية

تمهيد و تقسيم:

إن دراسة الحكومة الديمقراطية تحتم علينا ابتداءً بيان أصل مصطلح الديمقراطية ، و تعريفها، و توضيح نشأتها.

أصل و معنى كلمة الديمقراطية: الديمقراطية مصطلح يوناني مكون من كلمتين:Demos و معناها الشعب، و Cratos و معناها حكم أو سلطة، ليكون معنى الكلمة: (حكم أو سلطة الشعب)[1].

تعريف الديمقراطية: تعرف **الديمقراطية التقليدية** وفقاً لأصل اللفظة على أنها **حكم الشعب بالشعب لمصلحة الشعب**[2]. أي أن يصبح الشعب حاكماً و محكوماً في ذات الوقت. و لاستحالة تطبيق هذا المفهوم في الماضي والحاضر و المستقبل بإجماع الدارسين، و الذي يصلح ان يكون غاية الديمقراطية أكثر منه تعريفاً لها، فقد أعيد صياغة تعريف **الديمقراطية المعاصرة** على أنها **حكم الكثرة**[3].

نشأة أو تاريخ الديمقراطية: و قد ظهرت للديمقراطية في أول أمرها في اليونان و تحدث عنها و ناقش فيها الفلاسفة الإغريق مثل أفلاطون

---

[1] د.صالح جواد كاظم و د. علي غالب العاني ، مصدر سابق، ص٢٠.

[2] هذا التعريف قال به رجل الدولة الأثيني (كليون) وأخذه عنه أبراهام لنكولن الرئيس الأسبق للولايات المتحدة. ينظر: د. خالد بن عبد العزيز الشريدة، رؤية نقدية لإشكالية الشورى والديمقراطية، بحث منشور في كتاب الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م، ص٣٩.

٣ علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، بحث منشور في كتاب: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ١٥.